



IJSPS

إصدارات عام 2020م

المجلد الثاني

**المجلة الدولية**  
للعلوم النفسية والرياضية

## إحتكار بث الأحداث الرياضية وعلاقته بمبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم

أ.د/ هميمة إبراهيم ناصر حشيش

كلية التربية الرياضية للبنات جامعة الإسكندرية - مصر

م.د/ عبدالحميد العيسوي عبدالعزيز

كلية التربية الرياضية جامعة دمياط - مصر

### ملخص البحث

يهدف البحث إلى إيجاد العلاقة بين إحتكار بث الأحداث الرياضية ومبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم، وتم استخدام الأسلوب المسحي من المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة هذا البحث، وتمثل مجتمع البحث في ثلاث فئات رئيسية هي الفئة الأولى: المسؤولين والقيادات الإدارية بالهيئات والمؤسسات الرياضية، الفئة الثانية: المستثمرين ورجال الأعمال، الفئة الثالثة: جماهير كرة القدم، كما تمثلت عينة البحث في (540) مفردة تم اختيارها بطريقتين كالتالي: تم اختيار عينة عمدية ممثلة للفئة الأولى بلغ عددها (75) مفردة وكذلك الفئة الثانية بلغ عددها (65) مفردة، كما تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من الفئة الثالثة بلغ عددها (400) مفردة، واستخدم الباحثان استمارة استبيان من تصميمهما كأداة لجمع البيانات، وقد أشارت أهم نتائج البحث إلى وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين إحتكار بث الأحداث الرياضية ومبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم، وكلما زاد إحتكار بث الأحداث الرياضية انخفضت مستويات تحقيق مبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم، ومن أهم التوصيات ضرورة تشجيع مؤسسات المجتمع المختلفة للقيام بإجراءات وأنشطة مشتركة مع أجهزة ومؤسسات الدولة المعنية لمواجهة إحتكار بث الأحداث الرياضية وتقليل آثاره على جماهير كرة القدم.

**الكلمات المفتاحية :** (إحتكار - بث الأحداث الرياضية - المسؤولية المجتمعية)

مقدمة ومشكلة البحث :

تعتبر الصورة الإيجابية والتساعد الواضح لمكانة الرياضة في المجتمعات قد مكنها من أن تشغل جزءاً هاماً وحيوياً من إهتمام الحكومات في معظم الدول لما تلعبه من دور فعال وحيوي على المستوى المحلي والدولي على مختلف الأصعدة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية وقد أكدت محكمة

العدل الأوروبية على أن الأنشطة الرياضية وبالأخص كرة القدم هي ذات أهمية مجتمعية كبيرة وهذه السمات والقيم الرياضية عادة ما يُشار إليها بخصوصية الرياضة، وقد ذكر تارشيس (Tarschys) الأمين العام السابق للمجلس الأوروبي أن الوجه الخفى للرياضة هو آلاف المتحمسين وعاشقى الرياضة الذين يجدون فى الأندية الرياضية مكان للقاء والإجتماع وتبادل الآراء ولكن قبل أى شيء يجدون فيها أرضية للتدريب على الحياة المجتمعية ومن هذه الزاوية يمكن أن نرى الرياضة كمدرسة مثالية للديمقراطية. (Katrien Lefever، 2012، 31، 35)

وتلعب كرة القدم دور هام فى تنمية التواصل الإجتماعى بين الأفراد من خلال الممارسة كما أن لها دور فى تقارب الآخرين وتقوية العلاقة بينهم بما يسهم فى تكامل وتماسك المجتمع إضافة إلى ذلك فإن مشاهدة مباراة رياضية سوف يخلق فرصة لمشاركة الخبرات فبدلاً من مشاهدة أحد المواطنين المباراة منفرداً فإنه يجلس مع الآخرين للإحساس بمتعة المشاهدة، مما دفع المؤسسات الإعلامية ومثلها فى ذلك المؤسسات الإقتصادية إلى استثمار تلك المفاهيم الرياضية فى تحقيق أهدافها الخاصة، الأمر الذى أدى إلى تنافس شرس بين وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية لشراء واحتكار حقوق بث مباريات كرة القدم ومحتوياتها وذلك لشعبيتها الكبيرة فى الوطن العربى والعالم بأكمله. (Parrish، 2010، 46، Miquel de، Moragas Spa، 1992، 10)

وفى منطقتنا العربية كانت معظم الأحداث الرياضية المهمة تُنقل بالمجان على معظم القنوات الأرضية الحكومية وذلك بجهود حثيثة من اتحاد إذاعات الدول العربية (ASBU)، حيث كان يقوم بشراء حقوق البث ومن ثم بيعها لجميع الجهات الراغبة مقابل مبالغ مالية معقولة، مما يضمن وصولها بالمجان إلى المشاهد العربى، ثم بدأت شرارة التغيير مع ظهور القنوات الرياضية العربية المتخصصة التى سرعان ما سعت خلف إحتكار الحقوق الحصرية وهنا كانت الطامة الكبرى، واعتباراً من عام (2001) أصبحت شركة (ART) الناقل الحصرى لدورى أبطال أوروبا فى المنطقة العربية، وفازت قنوات أبوظبي الرياضية بالحقوق الحصرية لبث الدورى الإيطالى، وخطفت قنوات شوتايم حقوق بث الدورى الإنجليزى، قبل أن يأتى الخبر الصاعق عام (2002) بإعلان شركة (ART) شرائها الحقوق الحصرية لبث بطولة كأس العالم فى المنطقة العربية، ليُعلن منذ ذلك الحين اندثار مفهوم المشاهدة المجانية للأحداث الرياضية على القنوات العربية واقتصارها على بعض الأحداث الأقل أهمية التى ترتأى تلك القنوات تركها دون تشفير كنوع من الدعاية لها لا أكثر، ثم

شهد عام (2003) ظهور حوت جديد فى عالم الإحتكار الرياضى يُدعى مجموعة قنوات الجزيرة الرياضية التى كانت تتبع فى بداياتها لشبكة الجزيرة الإخبارية التى تبث من قطر قبل أن تنفرد بذاتها تحت اسم Bein Sports لتبتلع تدريجياً جميع الأحداث الرياضية المهمة ككأس العالم ودورى أبطال أوروبا والبطولات القارية وبقية الدوريات الأوروبية الكبرى، مُزيحة جميع منافسيها عن طريقها، ولم تتجح جهود اتحاد إذاعات الدول العربية ومن ورائه التلفزيونات الحكومية فى كسر إحتكار قنوات Bein Sports للأحداث الرياضية والذى بلغ أوجه بحرمان الجماهير العربية من مشاهدة منتخباتها فى البطولات القارية أو كأس العالم بسبب السعر المبالغ فيه الذى فرضته الشبكة القطرية على الجهات الحكومية مقابل السماح لها ببث مباريات منتخباتها، ويُعد المتهم الحقيقى فى زيادة حدة الممارسات الإحتكارية للقناة القطرية هى الجهات الراعية والمنظمة للأحداث الرياضية وفى مقدمتها منظمة الفيفا والاتحادات القارية لأنها حصرت حقوق البث التلفزيونى فى المنطقة العربية بجهة واحدة هى قنوات Bein Sports، أما المواطن الأوروبى فلا يشعر بوطأة ذلك الإحتكار لأن العديد من الجهات يُسمح لها بشراء حقوق البث التلفزيونى للأحداث الرياضية المهمة، مما يُمكن التلفزيونات الحكومية من إعادة شرائها بأسعار معقولة وعادلة ومن ثم بثها بالمجان إلى جماهير بلادها. (24)(22)(23)(2)(25)

ويشير **محمد سلمان (2004)** إلى أن الإحتكار يعنى هيمنة منشأة على حصة ضخمة من إنتاج أى سوق تمكنها من فرض سيطرتها بشكل فعال على مجمل إنتاج ذلك السوق وبالتالي إمكانية زيادة أرباحها بتخفيض ذلك الإنتاج. (**محمد سلمان، 2004، 95**)  
وتتظر معظم الدول إلى مسابقات كرة القدم ذات الأهمية المحلية والدولية باعتبارها سلع ذات قيمة، وأن طلب الجمهور عليها متزايد وذلك لتعزيز الهوية الثقافية والوطنية، الأمر الذى دفع العديد من الدول لإصدار تشريع يسمح للحكومة بتنظيم سوق حقوق البث لمسابقات كرة القدم بما يكفل مشاهدتها باعتبارها حق إنسانى. (**Michael، 2006، 63**) (**Szymanski، 2010، 262**)  
ومن هنا فإن الدولة عليها إلتزامات بحماية حق العامة فى المعرفة وتلبية رغبة الجمهور فى مشاهدة الرياضة والإستمتاع بها كإى نشاط إجتماعى مع الحفاظ على الحقوق القانونية للأندية والاتحادات فى البث وحق بيع التغطية الإعلامية للمباريات. (**Helberger، 2005، 64**)

ومع هذا الإلتزام الذى يقع على عاتق الدولة يبرز مصطلح المسؤولية المجتمعية الذى يتم تداوله اليوم فى أوساط المال والأعمال حول العالم، وتبرز أهميته فى الدور الذى تقوم به شركات المساهمة العامة فى التنمية المستدامة للمجتمعات وفى تحملها مسئولية التطور الإقتصادى بشكل ينعكس مباشرة على المستوى الإجتماعى. (أحمد زغب، 2011، 4)

وتعرف المسؤولية المجتمعية بأنها إلتزام المؤسسة تجاه المجتمع الذى تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الإجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، مكافحة التلوث وخلق فرص عمل، حل المشكلات الإنسانية كالمواصلات وغيرها، والمساهمة فى التنمية الإقتصادية وتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية والمجتمع ككل.

(وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2014، 5)

ويشير مفهوم المسؤولية المجتمعية إلى أن جميع الهيئات والأجهزة الحكومية و الأهلية مسئولة عن اشباع احتياجات الأفراد بصورة ملائمة، هذه الخدمات التى تقدمها أجهزة الرعاية الإجتماعية تمثل نوع من الحماية الإجتماعية التى يقدمها المجتمع لأعضائه، ومن ثم فهى مسئولية المجتمع لتوفيرها. (عبدالمحى صالح، 2003، 30)

وتتلخص مبادئ المسؤولية المجتمعية فى مبدأ القابلية للمساءلة، مبدأ الشفافية (سفيان الأرحيم، 2010، 20-21)، مبدأ السلوك الأخلاقى، مبدأ إحترام مصالح الأطراف المعنية، مبدأ إحترام سلطة القانون (ISO 26000، 2010، 11-13)، مبدأ إحترام الأعراف الدولية للسلوك، مبدأ إحترام حقوق الإنسان (أسامة مليجى، 2009، 25-26).

وبهذا المفهوم فإن تلبية إحتياجات جماهير كرة القدم فى متابعة أنديةها ومنتخباتها فى البطولات والمسابقات المحلية والقارية والعالمية ومواجهة إحتكار بث الأحداث الرياضية (خاصة مباريات كرة القدم) والحد من آثار ذلك الإحتكار يعتبر مسئولية مجتمعية يجب أن تقوم بها الهيئات والأجهزة الحكومية و الأهلية معاً متمثلة فى (وزارة الشباب والرياضة بمديرياتها، اللجنة الأولمبية والباراليمبية، مجالس إدارات كل من الاتحادات الرياضية، الأندية الرياضية، مراكز الشباب، اتحاد الإذاعة والتلفزيون، المستثمرين ورجال الأعمال فى المجال الرياضى).

ومن خلال مجال وطبيعة عمل الباحثان واهتمامهما بمتابعة الأحداث الرياضية؛ وجدا أن مفهوم المشاهدة المجانية للبطولات والأحداث الرياضية المهمة على القنوات الرياضية العربية قد

اندثر منذ عام (2002) وحتى يومنا هذا، واقتصرت المشاهدة المجانية على بعض الأحداث الرياضية الأقل أهمية بالنسبة للجماهير.

كما جاء في تقرير اتحاد الإذاعات العربية (ASBU) المقدم إلى اللجنة الدائمة للإعلام العربي ومجلس وزراء الإعلام العرب المنعقد بالقاهرة مايو (2017) أن سكان الوطن العربي أكثر من 390 مليون نسمة كما يبلغ عدد الأسر 89 مليون أسرة منها 80 مليون أسرة تمتلك أجهزة تلفزيون عادية وهناك 5 ملايين أسرة فقط تمتلك اشتراكات تمكنها من متابعة الفعاليات والأحداث الرياضية التي تبث عبر القنوات المشفرة محتكرة الحقوق في المنطقة العربية، ويتبين من هذه الأرقام أن 93% من المواطنين في المنطقة العربية محرومون من متابعة البطولات الكبرى (كأس العالم والألعاب الأولمبية والبطولات العربية والآسيوية والأفريقية)، بسبب التشفير والأسعار الباهظة للاشتراكات، فقد تجاوزت الأجهزة في بعض البلدان العربية معدل الدخل السنوي للفرد، فمثلاً يبلغ سعر جهاز الإستقبال 300 دولار وبإضافة بعض الكماليات لمتابعة عدد من المنافسات يرتفع الثمن في بعض الدول إلى 700 دولار. ويقر الاتحاد في تقريره إلى وزراء الإعلام العرب بصعوبة المرحلة وضرورة التفكير في صياغة رؤية واضحة وبلورة استراتيجية عربية محكمة لمجابهة هذه الصعوبات من خلال حملات إعلامية وسن تشريعات جماعية ومحلية تكفل حق المواطن العربي في متابعة الأحداث الرياضية الكبرى وكسر إحتكارها. (أحمد نعيم، 2017، 1)

وتؤكد نتائج دراسة كلاً من "كريم الحكيم، أحمد الحسيني و عمرو زاهر" (2017) (7) على ضرورة عدم دخول الجهات المالكة للحقوق والمنظمات الإعلامية في أي ممارسات إحتكارية تؤدي إلى استغلال المواطن، وأوصت تلك الدراسة بضرورة وضع إطار تشريعي يسمح بتدخل الدولة في حالة الإضرار بالقيمة الإجتماعية والثقافية للمواطن، وضرورة إشراف الدولة على عمل مزيدات شفافة وعلنية بين المنظمات الإعلامية الراغبة في الحصول على حقوق البث وفقاً لآليات العرض والطلب.

كما تشير نتائج دراسة "محمد شطاح" (2016) (10) إلى أن الحلول المناسبة لمواجهة ظاهرة إحتكار حقوق البث هي تخفيض أسعار الإشتراك، فتح القنوات المشفرة للمشاهدين، إصدار تشريعات وقوانين تحد من التشفير واحتكار حقوق البث.



وتبين نتائج دراسة كل من "طارق صلاح الدين، أحمد خضري" (2007) (5) أن التشفير واحتكار حقوق بث الأحداث الرياضية أدى إلى ظهور بعض المشكلات الثقافية، الإجتماعية والإقتصادية، وعزوف المواطنين الذين يرغبون في مشاهدة رياضتهم المفضلة عن عملهم والقيام بواجباتهم نحو العمل، خلق مشاحنات بين الجماهير وظهور حالات من العنف داخل الأماكن العامة والمقاهي.

وتوضح نتائج دراسة "مهند إبراهيم" (2007) (11) أن التشريعات الخاصة بمناهضة الإحتكار لا تهدف إلى منع حالات الإحتكار بشكل مطلق؛ فذلك الإحتكار هو نتيجة طبيعية للمنافسة، والوصول إلى حالة المنافسة الكاملة هي حالة مثالية يكاد يستحيل تحقيقها، لذلك فإن الهدف من هذه التشريعات هو الحد من الآثار السلبية التي قد تنجم عن الإحتكارات من خلال فرض الرقابة على عمليات التركيز الإقتصادي.

كما توصلت دراسة "بابيتي بوليك babette Boliek" (2014) (14) إلى مجموعة من النتائج تتمثل في محاربة سلوك مناهضة المنافسة، وضع سياسات لترشيد تنظيم بث الأحداث الرياضية عن طريق صياغة وسن قوانين وقواعد للتلفزيون المدفوع ووصلات الكابل.

وقد أشارت نتائج دراسة "توماس هوهين Thomas Hoehn" (2013) (16) إلى أن معظم مباريات الدوريات الوطنية لكرة القدم قد هاجرت بالفعل إلى شبكات التلفزيون المدفوعة، وتأثر قيمة حقوق البث التلفزيوني لمسابقات المنتخبات الوطنية بشكل كبير بعوامل الجودة إضافة إلى حجم التلفزيون المدفوع وحجم الجمهور المحتمل.

ولأن الحدث الرياضي (خاصة مباريات كرة القدم) من حق الجماهير الوصول إليه دون أي عائق، باعتبار أن المواثيق الدولية تؤيد ذلك، فإن حماية هذا الحق مرتبط بشكل أو بآخر بمدى تحقق المسؤولية المجتمعية والتي تقع على عاتق الأجهزة الحكومية والمؤسسات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في المجال الرياضي والمتمثلة في (وزارة الشباب والرياضة بمديرياتها، اللجنة الأولمبية والباراليمبية، مجالس إدارات كل من الاتحادات، الأندية الرياضية، مراكز الشباب، اتحاد الإذاعة والتلفزيون، المستثمرين ورجال الأعمال في المجال الرياضي).

ومن خلال مجال وطبيعة عمل الباحثان وما أشارت إليه نتائج الدراسات السابقة وما استوجبه المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم تحركت دوافع الباحثان للقيام بهذا البحث "إحتكار بث الأحداث الرياضية وعلاقته بمبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم".

**هدف البحث :**

يهدف البحث إلى إيجاد العلاقة بين إحتكار بث الأحداث الرياضية ومبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم وذلك من خلال التعرف على :

- واقع إحتكار بث الأحداث الرياضية.
- واقع مبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم.

**فرض البحث :**

- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إحتكار بث الأحداث الرياضية ومبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم.

**إجراءات البحث :**

**منهج البحث :**

استخدم الباحث الدراسات المسحية من المنهج الوصفي وذلك لملائمته لطبيعة هذا البحث والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، حيث يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي عليه في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفاً وكماً ولا يقف عند مجرد جمع المعلومات والحقائق بل يهتم بتصنيفها وتحليلها ثم إستخلاص النتائج.

**مجتمع البحث :**

يتمثل مجتمع البحث في ثلاث فئات رئيسية هي الفئة الأولى: وتتكون من جميع القيادات الإدارية والمسؤولين بالهيئات والمؤسسات الرياضية الحكومية والأهلية (وزارة الشباب والرياضة بمديرياتها، اللجنة الأولمبية والبارالمبية، مجالس إدارات كل من الاتحادات الرياضية، الأندية الرياضية، مراكز الشباب، اتحاد الإذاعة والتلفزيون)، الفئة الثانية: وتتكون من المستثمرين ورجال الأعمال في المجال الرياضي، الفئة الثالثة: وتتمثل في جماهير كرة القدم.

**عينة البحث :**



تمثلت عينة البحث في (540) مفردة ممثلة لفئات مجتمع البحث كما يوضحها جدول رقم (1)، وقد تم اختيارها بطريقتين كالتالي: تم اختيار عينة عمدية ممثلة للفئة الأولى بلغ عددها (75) مفردة وكذلك الفئة الثانية بلغ عددها (65) مفردة، ويُرجع الباحث أسباب إختياره لتلك العينة العمدية من الفئتين الأولى والثانية أنها :

- تمثل الإدارة العليا بتلك المؤسسات والتي لها صلاحية اتخاذ القرار .
- تقوم بعملية الإشراف والتوجيه لمختلف المستويات الإدارية من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بتلك المؤسسات.

كما تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من الفئة الثالثة بلغ عددها (400) مفردة.

### جدول رقم (1)

#### توصيف فئات عينة البحث

الفئة	صفة العينة	العينة الإستطلاعية	العينة الأساسية	المجموع
1	وزارة الشباب والرياضة	2	8	10
	اللجنة الأولمبية والبارالمبية	2	5	7
	مجالس إدارات الإتحادات	7	16	23
	مجالس إدارات الأندية	4	11	15
	مجالس إدارات مراكز الشباب	4	11	15
	اتحاد الإذاعة والتلفزيون	1	4	5
2	المستثمرين ورجال الأعمال فى المجال الرياضى	9	56	65
3	جماهير كرة القدم	52	348	400
	الإجمالى	81	459	540
	النسبة المئوية	%15	%85	%100

يوضح جدول رقم (1) أن إجمالى حجم العينة من الفئات الثلاث لمجتمع البحث قد بلغ (540) مفردة، وقد تم اختيار (81) مفردة بنسبة مئوية بلغت (15%) بالطريقة العشوائية كعينة إستطلاعية لبناء وتقنين أداة البحث وتم استبعادهم من إجمالى حجم عينة البحث ليصبح حجم العينة الأساسية للبحث (459) مفردة بنسبة مئوية بلغت (85%).

## أدوات جمع البيانات :

قام الباحثان باستخدام استمارة استبيان من تصميمهما كأداة أساسية لجمع البيانات واتبعا الخطوات التالية لتصميم الاستمارة :

- إجراء مسح للدراسات النظرية والبحوث والمراجع العلمية المرتبطة بموضوع البحث.
- تحديد محاور الاستبيان واشتمل على محورين اثنين حسب الأهداف الموضوعية.
- تحديد مفردات العبارات التي تعبر عن محوري الاستبيان، واشتمل المحور الأول على (5) عبارات رئيسية تتضمن (23) استجابة، كما اشتمل المحور الثاني على (19) عبارة رئيسية تتضمن (28) استجابة.

## المعاملات العلمية لإستمارة الإستبيان :

صدق الاستمارة : وقد تم حساب الصدق بطريقتين :

### أ- صدق المحتوى :

تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال الاستثمار والإدارة الرياضية وعددهم (10) خبراء لابداء الرأي في مدى ملائمة المحاور والعبارات المقترحة لتحقيق أهداف البحث، واجتمعت آراء الخبراء على صلاحية المحاور المقترحة من قبل الباحثان بنسبة مئوية بلغت (100%)، كما تراوحت نسبة اتفاق الخبراء على عبارات المحاور من (80% إلى 100%)، وقد تم الاتفاق على ميزان تقدير ثلاثي وهو أوافق (3)، إلى حد ما (2)، لا أوافق (1)، وقد ارتضى الباحثان العبارات التي حصلت على نسبة مئوية لا تقل عن (80%) من مجموع آراء الخبراء، وقد حصلت جميع عبارات الاستبيان وعددها (51) على النسبة المئوية التي ارتضاها الباحثان. مرفق رقم (1)

### ب- صدق الاتساق الداخلى :

تم تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث الأساسية بلغ عددها (81) مفردة فى الفترة من 2019/7/7 وحتى 2019/7/28، وذلك بهدف تقنين أداة البحث، وبعد جمع البيانات قام الباحث بحساب صدق الإتساق الداخلى لعبارات كل محور

وذلك بإيجاد معامل الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة كل من المحور الذي تنتمي إليه والدرجة الكلية للإستبيان، وكذلك حساب معامل الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للإستبيان، وقد حققت العبارات قيم ارتباط تراوحت ما بين (0.426 - 0.734) كما حققت المحاور قيم ارتباط (0.727، 0.891) وكانت جميع قيم معامل الارتباط المحسوبة للعبارات والمحاور أكبر من قيمة " ر " الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) التي كانت (0.232)، مما يشير إلى وجود صدق اتساق داخلي للإستبيان. مرفق رقم (2)

ثبات الاستمارة :

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach للتحقق من الثبات الكلي للإستبيان وثبات كل من المحاور ومفردات كل محور، وقد حققت العبارات معاملات ثبات تراوحت ما بين (0.660 - 0.946) كما حققت المحاور معاملات ثبات (0.680، 0.946) وكانت جميع قيم معامل الثبات المحسوبة للعبارات والمحاور أقل من أو يساوى معامل الثبات الكلي للإستبيان الذي بلغ (0.981)، مما يدل على أن جميع عبارات ومحاور الإستبيان على درجة عالية من الثبات، حيث أن تدخل العبارة أو المحور لا يؤدي إلى خفض معامل الثبات الكلي للإستبيان، وبذلك أصبح الإستبيان قابلاً للتطبيق على عينة البحث. مرفق رقم (3)

مرحلة تطبيق استمارة الاستبيان :

تم تطبيق الإستبيان على عينة البحث الأساسية والتي بلغ عددها (459) مفردة خلال الفترة

من 2019/8/4 إلى 2019/9/12.

عرض ومناقشة النتائج :

المحور الأول : واقع إحتكار بث الأحداث الرياضية.

جدول رقم (2) التكرارات والنسب المئوية وكا<sup>2</sup> والنسبة الترجيحية لاستجابات فئات عينة البحث حول عبارات  
المحور الأول: واقع إحتكار بث الأحداث الرياضية ن=(459)

كا <sup>2</sup>	النسبة الترجيحية	غير موافق		إلى حد ما		موافق		فئات عينة البحث	العبارات
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
6.03	95.76	1.82	1	9.09	5	89.09	49	مسئولين = 55	1- من صور وأشكال إحتكار بث الأحداث الرياضية: أ/ إعطاء الحقوق الحصرية للبث التلفزيوني للمباريات لشبكة قنوات فضائية دون غيرها.
	97.62	0.00	0	7.14	4	92.86	52	مستثمرين = 56	
	98.47	0.57	2	3.45	12	95.98	334	جمهور = 348	
51.77	98.18	0.00	0	5.45	3	94.55	52	مسئولين = 55	ب/ بيع حقوق البث التلفزيوني للمباريات بالأمر المباشر.
	89.88	0.00	0	30.36	17	69.64	39	مستثمرين = 56	
	98.56	0.29	1	3.74	13	95.98	334	جمهور = 348	
9.87	94.55	1.82	1	12.73	7	85.45	47	مسئولين = 55	ج/ منح الحقوق الحصرية لبث المؤتمرات الصحفية (قبل وبعد) المباريات لشبكة قنوات فضائية دون غيرها.
	96.43	0.00	0	10.71	6	89.29	50	مستثمرين = 56	
	98.18	0.57	2	4.31	15	95.11	331	جمهور = 348	
9.87	94.55	1.82	1	12.73	7	85.45	47	مسئولين = 55	د/ إذاعة الكواليس (قبل وأثناء وبعد) المباريات من خلال شبكة قنوات فضائية دون غيرها.
	96.43	0.00	0	10.71	6	89.29	50	مستثمرين = 56	
	98.18	0.57	2	4.31	15	95.11	331	جمهور = 348	
89.88	94.55	0.00	0	16.36	9	83.64	46	مسئولين = 55	هـ/ فرض أسعار مبالغ فيها على اشتراكات القنوات الفضائية مالكة حقوق بث المباريات.
	86.9	0.00	0	39.29	22	60.71	34	مستثمرين = 56	
	99.24	0.00	0	2.30	8	97.70	340	جمهور = 348	
163.6	83.03	0.00	0	50.91	28	49.09	27	مسئولين = 55	و/ توقيع عقود بيع طويلة الأجل بين الجهات مالكة حقوق البيع وشبكة القنوات الفضائية الناقلة للمباريات.
	84.52	0.00	0	46.43	26	53.57	30	مستثمرين = 56	
	99.43	0.00	0	1.72	6	98.28	342	جمهور = 348	
179.82	96.97	1.82	1	5.45	3	92.73	51	مسئولين = 55	2- من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث إحتكار في بث الأحداث الرياضية: أ/ عدم تفعيل بنود قانون حماية المستهلك ومنع الممارسات الإحتكارية فيما يخص بيع حقوق بث الأحداث الرياضية.
	55.95	44.64	25	42.86	24	12.50	7	مستثمرين = 56	
	84.77	1.72	6	42.24	147	56.03	195	جمهور = 348	
369.84	65.45	29.09	16	45.45	25	25.45	14	مسئولين = 55	ب/ افتقار صفقات بيع حقوق بث الأحداث الرياضية لمعايير النزاهة والشفافية.
	76.19	1.79	1	67.86	38	30.36	17	مستثمرين = 56	
	100	0.00	0	0.00	0	100	348	جمهور = 348	
52.33	80.61	10.91	6	36.36	20	52.73	29	مسئولين = 55	ج/ تقليص دور الجهات الرقابية في مراقبة صفقات بيع حقوق بث الأحداث الرياضية.
	73.21	12.50	7	55.36	31	32.14	18	مستثمرين = 56	
	91.00	3.74	13	19.54	68	76.72	267	جمهور = 348	
422.03	100	0.00	0	0.00	0	100	55	مسئولين = 55	د/ الرغبة الجامحة لدى كلاً من الجهة مالكة حقوق البيع وشبكة القنوات الفضائية الناقلة للأحداث الرياضية في تحقيق أعلى عائد مالى ممكن.
	55.36	41.07	23	51.79	29	7.14	4	مستثمرين = 56	
	100	0.00	0	0.00	0	100	348	جمهور = 348	

قيمة كا<sup>2</sup>(4، 0.05) = 9.488

تابع جدول رقم (2) التكرارات والنسب المئوية وكا<sup>2</sup> والنسبة الترجيحية لاستجابات فئات عينة البحث حول عبارات المحور الأول: واقع إحتكار بث الأحداث الرياضية ن=(459)

كأ	النسبة الترجيحية	غير موافق		إلى حد ما		موافق		فئات عينة البحث	العبارات
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
155.50	93.94	3.64	2	10.91	6	85.45	47	مسئولين = 55	3- من الآثار المترتبة على حدوث إحتكار في بث الأحداث الرياضية /أ/ الزيادة المبالغ فيها لأسعار اشتراكات القنوات الفضائية مالكة حقوق بث المباريات.
	85.71	0.00	0	42.86	24	57.14	32	مستثمرين = 56	
	99.90	0.00	0	0.29	1	99.71	347	جمهور = 348	
270.89	97.58	0.00	0	7.27	4	92.73	51	مسئولين = 55	ب/ زيادة الموارد المالية للمؤسسات والهيئات الرياضية (اتحادات/ أندية/ لجنة أولمبية... إلخ).
	100	0.00	0	0.00	0	100	56	مستثمرين = 56	
	67.91	8.62	30	79.02	275	12.36	43	جمهور = 348	
14.71	98.18	0.00	0	5.45	3	94.55	52	مسئولين = 55	ج/ حرمان الجماهير من حق مشاهدة فرقها ومنتخباتها في البطولات والأحداث الرياضية الكبرى.
	98.21	0.00	0	5.36	3	94.64	53	مستثمرين = 56	
	99.91	0.00	0	0.29	1	99.71	347	جمهور = 348	
33.29	98.18	0.00	0	5.45	3	94.55	52	مسئولين = 55	د/ انخفاض معدلات مشاهدة الأحداث الرياضية الهامة بين الجماهير.
	95.83	0.00	0	12.50	7	87.50	49	مستثمرين = 56	
	99.91	0.00	0	0.29	1	99.71	347	جمهور = 348	
228.41	92.12	5.45	3	12.73	7	81.82	45	مسئولين = 55	هـ/ تطوير تكنولوجيا التغطية التلفزيونية وتقنيات البث لدى القنوات الفضائية مالكة حقوق بث الأحداث الرياضية.
	98.21	0.00	0	5.36	3	94.64	53	مستثمرين = 56	
	55.84	45.11	157	42.24	147	12.64	44	جمهور = 348	
155.50	93.94	3.64	2	10.91	6	85.45	47	مسئولين = 55	و/ ظهور عمليات القرصنة على بث القنوات الفضائية محتكرة حقوق بث الأحداث الرياضية.
	85.71	0.00	0	42.86	24	57.14	32	مستثمرين = 56	
	99.90	0.00	0	0.29	1	99.71	347	جمهور = 348	
155.50	93.94	3.64	2	10.91	6	85.45	47	مسئولين = 55	4- من الطرق والوسائل المقترحة لمواجهة إحتكار بث الأحداث الرياضية : أ/ إضافة بنود لتجريم الممارسات الإحتكارية في بث الأحداث الرياضية ضمن اللوائح والتشريعات المنظمة للعمل في المجال الرياضي.
	85.71	0.00	0	42.86	24	57.14	32	مستثمرين = 56	
	99.90	0.00	0	0.29	1	99.71	347	جمهور = 348	
155.50	93.94	3.64	2	10.91	6	85.45	47	مسئولين = 55	ب/ تفعيل بنود قانون حماية المستهلك ومنع الممارسات الإحتكارية فيما يخص بيع حقوق بث الأحداث الرياضية.
	85.71	0.00	0	42.86	24	57.14	32	مستثمرين = 56	
	99.90	0.00	0	0.29	1	99.71	347	جمهور = 348	
8.65	98.79	0.00	0	3.64	2	96.36	53	مسئولين = 55	ج/ تأسيس تحالف فضائي لديه القدرة على منافسة شبكة القنوات محتكرة حقوق بث الأحداث الرياضية في شراء تلك الحقوق.
	100	0.00	0	0.00	0	100	56	مستثمرين = 56	
	99.91	0.00	0	0.29	1	99.71	347	جمهور = 348	
100.92	98.79	0.00	0	3.64	2	96.36	53	مسئولين = 55	د/ استخدام وسائل الضغط المتاحة على الجهات مالكة حقوق البيع من أجل توزيع حقوق بث الأحداث الرياضية على أكثر من شبكة فضائية في المنطقة.
	83.93	12.50	7	23.21	13	64.29	36	مستثمرين = 56	
	99.33	0.29	1	1.44	5	98.28	342	جمهور = 348	

قيمة كا<sup>2</sup>(4، 0.05) = 9.488

تابع جدول رقم (2) التكرارات والنسب المئوية وكا<sup>2</sup> والنسبة الترجيحية لاستجابات فئات عينة البحث حول عبارات المحور الأول: واقع إحتكار بث الأحداث الرياضية ن=(459)

2كا	النسبة الترجيحية	غير موافق		إلى حد ما		موافق		فئات عينة البحث	العبارات
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
111.59	100	0.00	0	0.00	0	100	55	مسؤولين = 55	5- من أنشطة المسؤولية المجتمعية التي تقع على عاتق المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية والأهلية لتخفيف آثار إحتكار بث الأحداث الرياضية التعاون في : أ/ تجهيز أماكن مزودة بأجهزة استقبال وشاشات عرض عملاقة لإذاعة المباريات بأسعار رمزية أكبر عدد ممكن من الجماهير. ب/ تزويد الأندية ومراكز الشباب والاستادات بأشتركات وأجهزة استقبال وشاشات عرض لإذاعة المباريات. ج/ تقديم تخفيضات ضريبية للشركات التي تدعم جهود المشاهدة الجماعية للأحداث الرياضية المذاعة على القنوات المشفرة.
	89.88	3.57	2	23.21	13	73.21	41	مستثمرين = 56	
	100	0.00	0	0.00	0	100	348	جمهور = 348	
45.16	95.15	0.00	0	14.55	8	85.45	47	مسؤولين = 55	ب/ تزويد الأندية ومراكز الشباب والاستادات بأشتركات وأجهزة استقبال وشاشات عرض لإذاعة المباريات. ج/ تقديم تخفيضات ضريبية للشركات التي تدعم جهود المشاهدة الجماعية للأحداث الرياضية المذاعة على القنوات المشفرة.
	97.02	0.00	0	8.93	5	91.07	51	مستثمرين = 56	
	100	0.00	0	0.00	0	100	348	جمهور = 348	
198.11	70.30	16.36	9	56.36	31	27.27	15	مسؤولين = 55	ب/ تزويد الأندية ومراكز الشباب والاستادات بأشتركات وأجهزة استقبال وشاشات عرض لإذاعة المباريات. ج/ تقديم تخفيضات ضريبية للشركات التي تدعم جهود المشاهدة الجماعية للأحداث الرياضية المذاعة على القنوات المشفرة.
	100	0.00	0	0.00	0	100	56	مستثمرين = 56	
	97.80	0.86	3	4.89	17	94.25	328	جمهور = 348	

قيمة كا<sup>2</sup>(4، 0.05) = 9.488

يوضح جدول رقم (2) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات فئات عينة البحث في جميع عبارات المحور الأول (واقع إحتكار بث الأحداث الرياضية) ما عدا العبارتين أرقام (1/أ، 4/ج)، حيث تراوحت قيمة (كا<sup>2</sup>) المحسوبة ما بين (6.03 : 422.03) وكانت تلك القيم قد فاقت قيمتها الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوي معنوية (0.05).

كما يوضح أن النسبة الترجيحية لعبارات المحور الأول (واقع إحتكار بث الأحداث الرياضية) تراوحت بين (65.45%-100%) لفئة المسؤولين، و(55.36%-100%) لفئة المستثمرين والجمهور، ما يشير إلى تنوع استجابات فئات عينة البحث الثلاث على تلك العبارات، وأرجع الباحثان ذلك التنوع أن استجابات المسؤولين بطبيعة عملهم والمسئولية الملقاه على عاتقهم تختلف عن كل من المستثمرين بطبيعة أهدافهم والجمهور بشغفه في مشاهدة المباريات والأحداث الرياضية.

وجاءت استجابات فئات عينة البحث على العبارة رقم (1/أ) بالإجابة (موافق) بنسبة ترجيحية تراوحت بين (95.76% : 98.47%) ما يشير إلى أن من أبرز صور وأشكال إحتكار بث الأحداث الرياضية إعطاء الحقوق الحصرية للبث التلفزيوني للمباريات لشبكة قنوات فضائية دون غيرها.



- وقد حصلت بعض العبارات على نسب ترجيحية بلغت (100%) لفئة أو أكثر من فئات عينة البحث حيث كانت الإجابة على تلك العبارات بالإجابة (موافق) وهى العبارات أرقام:
- (2/ب) من الأسباب التى تؤدى إلى حدوث إحتكار فى بث الأحداث الرياضية افتقار صفقات بيع حقوق بث الأحداث الرياضية لمعايير النزاهه والشفافية.
  - (2/د) الرغبة الجامحة لدى كلاً من الجهة مالكة حقوق البيع وشبكة القنوات الفضائية الناقلة للأحداث الرياضية فى تحقيق أعلى عائد مالى ممكن.
  - (3/ب) من الآثار المترتبة على حدوث إحتكار فى بث الأحداث الرياضية زيادة الموارد المالية للمؤسسات والهيئات الرياضية (اتحادات/ أندية/ لجنة أولمبية... إلخ).
  - (4/ج) من الطرق والوسائل المقترحة لمواجهة إحتكار بث الأحداث الرياضية تأسيس تحالف فضائى لديه القدرة على منافسة شبكة القنوات محتكرة حقوق بث الأحداث الرياضية فى شراء تلك الحقوق.
  - (5/أ، ب، ج) من أنشطة المسؤولية المجتمعية التى تقع على عاتق المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية والأهلية لتخفيف آثار إحتكار بث الأحداث الرياضية التعاون فى تجهيز أماكن مزودة بأجهزة استقبال وشاشات عرض عملاقة لإذاعة المباريات بأسعار رمزية لأكبر عدد ممكن من الجماهير.
  - تزويد الأندية ومراكز الشباب والاساتادات باشتراكات وأجهزة استقبال وشاشات عرض لإذاعة المباريات.
  - تقديم تخفيضات ضريبية للشركات التى تدعم جهود المشاهدة الجماعية للأحداث الرياضية المذاعة على القنوات المشفرة.
- وتؤكد نتائج دراسة كلاً من "كريم الحكيم، أحمد الحسينى و عمرو زاهر" (2017) على ضرورة عدم دخول الجهات المالكة للحقوق والمنظمات الإعلامية فى أى ممارسات إحتكارية تؤدى إلى استغلال المواطن، وضرورة إشراف الدولة على عمل مزادات شفافة وعلنية بين المنظمات الإعلامية الراغبة فى الحصول على حقوق البث وفقاً لآليات العرض والطلب.
- كما تشير نتائج دراسة "محمد شطاح" (2016) إلى أن الحلول المناسبة لمواجهة ظاهرتى إحتكار حقوق البث والقرصنة هى تخفيض أسعار الإشتراك، فتح القنوات المشفرة للمشاهدين، إصدار تشريعات وقوانين تحد من التشفير واحتكار حقوق البث، وضرورة معاقبة الجهات التى تقوم بالقرصنة.

المحور الثاني : واقع مبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم.

جدول رقم (3) التكرارات والنسب المئوية وكا<sup>2</sup> والنسبة الترجيحية لاستجابات فئات عينة البحث حول عبارات المحور الثاني: واقع

مبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم ن=(459)

كا	النسبة الترجيحية	غير موافق		إلى حد ما		موافق		فئات عينة البحث	العبارات
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
مبدأ القابلية للمساءلة									
416.44	100	0.00	0	0.00	0	100	55	مسئولين = 55	6- تقوم المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية بمسئولياتها تجاه جماهير كرة القدم في مواجهة إحتكار بث المباريات في لبطولات الكبرى.
	85.12	1.79	1	41.07	23	57.14	32	مستثمرين = 56	
	38.51	84.77	295	14.94	52	0.29	1	جمهور = 348	
382.44	44.85	65.45	36	34.55	19	0.00	0	مسئولين = 55	7- تضع مؤسسات القطاع الخاص العاملة في المجال الرياضي ضمن برامج مسؤوليتها الإجتماعية تخفيف آثار إحتكار بث الأحداث الرياضية على جماهير كرة القدم.
	80.36	10.71	6	37.50	21	51.79	29	مستثمرين = 56	
	33.33	100	348	0.00	0	0.00	0	جمهور = 348	
604.26	86.67	0.00	0	40.00	22	60.00	33	مسئولين = 55	8- تلبى المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية إحتياجات جماهير كرة القدم في مشاهدة المباريات التي تُذاع على القنوات المشفرة.
	66.07	5.36	3	91.07	51	3.57	2	مستثمرين = 56	
	33.33	100	348	0.00	0	0.00	0	جمهور = 348	
425.99	100	0.00	0	0.00	0	100	55	مسئولين = 55	9- تلتزم المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية بدورها الرقابي على صفقات بيع حقوق بث الأحداث الرياضية.
	96.43	0.00	0	10.71	6	89.29	50	مستثمرين = 56	
	35.63	93.97	327	5.17	18	0.86	3	جمهور = 348	
437.68	92.12	1.82	1	20.00	11	78.18	43	مسئولين = 55	10- تقوم المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية بدورها في حماية جماهير كرة القدم من الممارسات الإحتكارية لشبكة القنوات الفضائية صاحبة حقوق بث المباريات.
	89.29	1.79	1	28.57	16	69.64	39	مستثمرين = 56	
	33.62	99.14	345	0.86	3	0.00	0	جمهور = 348	
مبدأ الشفافية									
308.25	84.24	0.00	0	47.27	26	52.73	29	مسئولين = 55	11- تقوم المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية بنشر تقرير دوري عن أنشطتها وإجراءاتها في مناهضة الممارسات الإحتكارية في بث الأحداث الرياضية.
	82.14	1.79	1	50.00	28	48.21	27	مستثمرين = 56	
	38.41	84.77	295	15.23	53	0.00	0	جمهور = 348	
177.89	47.27	58.18	32	41.82	23	0.00	0	مسئولين = 55	12- تقوم الجهات مالكة حقوق بيع الأحداث الرياضية بالإفصاح عن ملاسبات صفقات لبيع للشبكات الفضائية الفائزة بحقوق بث الأحداث الرياضية.
	33.33	100	56	0.00	0	0.00	0	مستثمرين = 56	
	33.33	100	348	0.00	0	0.00	0	جمهور = 348	
498.48	89.70	0.00	0	30.91	17	69.09	38	مسئولين = 55	13- تُراعى قيم النزاهة والشفافية عند عقد صفقات بيع حقوق بث الأحداث الرياضية.
	98.81	0.00	0	3.57	2	96.43	54	مستثمرين = 56	
	33.62	99.14	345	0.86	3	0.00	0	جمهور = 348	
64.56	38.18	92.73	51	0.00	0	7.27	4	مسئولين = 55	14- توجد إدارة مختصة لمنع الممارسات الإحتكارية بوزارة الشباب والرياضة.
	46.43	76.79	43	7.14	4	16.07	9	مستثمرين = 56	
	40.04	79.89	278	20.11	70	0.00	0	جمهور = 348	

قيمة كا<sup>2</sup>(4، 0.05) = 9.488

تابع جدول رقم (3) التكرارات والنسب المئوية وكا<sup>2</sup> والنسبة الترجيحية لاستجابات فئات عينة البحث حول عبارات المحور الثاني:  
واقع مبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم ن=(459)

كإ	النسبة الترجيحية	غير موافق		إلى حد ما		موافق		فئات عينة البحث	العبارات
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
مبدأ السلوك الأخلاقي									
511.53	98.79	0.00	0	3.64	2	96.36	53	55 = مسئولين	15- تتبنى وزارة الشباب والرياضة مجموعة من القيم الأخلاقية التي تعزز المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والهيئات الرياضية تجاه جماهير كرة القدم.
	69.64	8.93	5	73.21	41	17.86	10	56 = مستثمرين	
	37.45	87.64	305	12.36	43	0.00	0	348 = جمهور	
511.53	98.79	0.00	0	3.64	2	96.36	53	55 = مسئولين	16- توجد معايير محددة للسلوك الأخلاقي المتوقع من أ/ المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية والأهلية تجاه جماهير كرة القدم.
	69.64	8.93	5	73.21	41	17.86	10	56 = مستثمرين	
	37.45	87.64	305	12.36	43	0.00	0	348 = جمهور	
198.10	47.27	58.18	32	41.82	23	0.00	0	55 = مسئولين	ب/ الجهات مالكة حقوق بيع الأحداث الرياضية تجاه جماهير كرة القدم.
	52.38	46.43	26	50.00	28	3.57	2	56 = مستثمرين	
	33.33	100	348	0.00	0	0.00	0	348 = جمهور	
173.01	41.21	76.36	42	23.64	13	0.00	0	55 = مسئولين	ج/ شبكة القنوات الفضائية مالكة حقوق بث المباريات تجاه جماهير كرة القدم.
	51.19	48.21	27	50.00	28	1.79	1	56 = مستثمرين	
	33.33	100	348	0.00	0	0.00	0	348 = جمهور	
324.94	80.00	0.00	0	60.00	33	40.00	22	55 = مسئولين	د/ جماهير كرة القدم تجاه شبكة القنوات الفضائية مالكة حقوق بث المباريات.
	42.86	71.43	40	28.57	16	0.00	0	56 = مستثمرين	
	84.58	0.00	0	46.26	161	53.74	187	348 = جمهور	
17.41	35.76	92.73	51	7.27	4	0.00	0	55 = مسئولين	17- توجد آليات رقابية على تطبيق السلوك الأخلاقي بالمؤسسات والهيئات الرياضية لمواجهة الممارسات الاحتكارية تجاه جماهير كرة القدم.
	35.71	92.86	52	7.14	4	0.00	0	56 = مستثمرين	
	33.55	99.43	346	0.57	2	0.00	0	348 = جمهور	
مبدأ إحترام مصالح الأطراف المعنية									
440.85	35.76	92.73	51	7.27	4	0.00	0	55 = مسئولين	18- تحترم الجهات مالكة حقوق بيع الأحداث الرياضية مصالح كل من أ/ جماهير كرة القدم في مشاهدة المباريات.
	94.05	0.00	0	17.86	10	82.14	46	56 = مستثمرين	
	33.33	100	348	0.00	0	0.00	0	348 = جمهور	
10.64	100	0.00	0	0.00	0	100	55	55 = مسئولين	ب/ شبكة القنوات الفضائية الفائزة بحقوق بث الأحداث الرياضية.
	100	0.00	0	0.00	0	100	56	56 = مستثمرين	
	97.04	0.00	0	8.91	31	91.09	317	348 = جمهور	
11.74	100	0.00	0	0.00	0	100	55	55 = مسئولين	ج/ المؤسسات والهيئات الرياضية لحكومية.
	100	0.00	0	0.00	0	100	56	56 = مستثمرين	
	96.75	0.00	0	9.77	34	90.23	314	348 = جمهور	
440.85	35.76	92.73	51	7.27	4	0.00	0	55 = مسئولين	د/ الجهات الرقابية المسنولة عن منع الممارسات الاحتكارية.
	94.05	0.00	0	17.86	10	82.14	46	56 = مستثمرين	
	33.33	100	348	0.00	0	0.00	0	348 = جمهور	
330.63	89.09	0.00	0	32.73	18	67.27	37	55 = مسئولين	19- تُوضع في الإعتبار مصالح الأطراف المعنية عند عقد صفقات بيع حقوق بث الأحداث الرياضية.
	89.29	0.00	0	32.14	18	67.86	38	56 = مستثمرين	
	39.85	80.46	280	19.54	68	0.00	0	348 = جمهور	

قيمة كا<sup>2</sup> (4، 0.05) = 9.488

تابع جدول رقم (3) التكرارات والنسب المئوية وكا<sup>2</sup> والنسبة الترجيحية لاستجابات فئات عينة البحث حول عبارات  
المحور الثاني: واقع مبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم ن=(459)

كا <sup>2</sup>	النسبة الترجيحية	غير موافق		إلى حد ما		موافق		فئات عينة البحث	العبارات
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
مبدأ إحترام سلطة القانون									
334.45	90.30	0.00	0	29.09	16	70.91	39	مسؤولين = 55	20- عند عقد صفقات بيع حقوق بث الأحداث الرياضية فإن سيادة لقانون تحكم كافة الإجراءات.
	89.29	0.00	0	32.14	18	67.86	38	مستثمرين = 56	
	40.04	79.89	278	20.11	70	0.00	0	جمهور = 348	
129.93	88.48	0.00	0	34.55	19	65.45	36	مسؤولين = 55	21- يسود القانون تنظيم كافة التعاملات بين : أ/ الجهات مالكة حقوق بيع الأحداث الرياضية وشبكة القنوات الفضائية الفائزة بحقوق بث الأحداث الرياضية.
	88.69	0.00	0	33.93	19	66.07	37	مستثمرين = 56	
	100	0.00	0	0.00	0	100	348	جمهور = 348	
582.55	80.00	0.00	0	60.00	33	40.00	22	مسؤولين = 55	ب/ شبكة القنوات الفضائية الفائزة بحقوق بث الأحداث الرياضية بجماهير كرة القدم.
	100	0.00	0	0.00	0	100	56	مستثمرين = 56	
	34.29	97.13	338	2.87	10	0.00	0	جمهور = 348	
339.40	100	0.00	0	0.00	0	100	55	مسؤولين = 55	ج/ المؤسسات والهيئات الرياضية لحكومية والأهلية وجماهير كرة القدم.
	91.07	0.00	0	26.79	15	73.21	41	مستثمرين = 56	
	40.33	84.77	295	9.48	33	5.75	20	جمهور = 348	
289.42	90.30	0.00	0	29.09	16	70.91	39	مسؤولين = 55	د/ جماهير كرة القدم وشبكة القنوات الفضائية الفائزة بحقوق بث الأحداث الرياضية.
	45.83	62.50	35	37.50	21	0.00	0	مستثمرين = 56	
	85.06	0.00	0	44.83	156	55.17	192	جمهور = 348	
مبدأ إحترام حقوق الإنسان									
331.29	89.09	0.00	0	32.73	18	67.27	37	مسؤولين = 55	22- يوضع في الإعتبار لدى كافة الأطراف المعنية حق جماهير كرة القدم في متابعة المباريات عند عقد صفقات بيع حقوق بث الأحداث الرياضية.
	89.29	0.00	0	32.14	18	67.86	38	مستثمرين = 56	
	39.75	80.75	281	19.25	67	0.00	0	جمهور = 348	
389.58	35.76	92.73	51	7.27	4	0.00	0	مسؤولين = 55	23- توجد أنشطة ضمن برامج الحماية الإجتماعية التي تقوم بها المؤسسات والهيئات الرياضية لحكومية والأهلية لمرعاة الفئات غير القادرة من جماهير كرة القدم.
	94.05	0.00	0	17.86	10	82.14	46	مستثمرين = 56	
	35.73	92.82	323	7.18	25	0.00	0	جمهور = 348	
480.02	80.00	0.00	0	60.00	33	40.00	22	مسؤولين = 55	24- تقوم المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية والأهلية بأنشطة تهدف إلى حفظ حقوق جماهير كرة القدم في متابعة المباريات والتي تفتلها الأعراف والمواثيق الدولية.
	100	0.00	0	0.00	0	100	56	مستثمرين = 56	
	37.26	88.22	307	11.78	41	0.00	0	جمهور = 348	

قيمة كا<sup>2</sup>(4، 0.05) = 9.488

يوضح جدول رقم (3) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات فئات عينة البحث في جميع عبارات المحور الثاني (واقع مبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم)، حيث تراوحت قيمة (كا2) المحسوبة ما بين (10.64 : 604.26) وكانت تلك القيم قد فاقت قيمتها الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوي معنوية (0.05).

كما يوضح أن النسبة الترجيحية لعبارات المحور الثاني (واقع مبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم) قد تراوحت ما بين (35.76%-100%) لفئة المسؤولين، و(33.33%-100%) لفئتي المستثمرين والجمهور، ما يشير إلى تنوع استجابات فئات عينة البحث الثلاث على تلك العبارات، وأرجع الباحثان ذلك التنوع إلى أن استجابات المسؤولين بطبيعة عملهم والمسؤولية الملقاه على عاتقهم تختلف عن كل من المستثمرين بطبيعة أهدافهم والجمهور بشغفه في مشاهدة المباريات والأحداث الرياضية.

وجاءت استجابات فئات عينة البحث على العبارة رقم (6) بالإجابة (غير موافق) للجمهور بنسبة ترجيحية بلغت (38.51%) وبالإجابة (موافق) لكل من المستثمرين والمسؤولين بنسب ترجيحية بلغت (85.12%، 100%) على الترتيب ما يشير إلى أن المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية تقوم بمسئولياتها تجاه جماهير كرة القدم في مواجهة إحتكار بث المباريات في البطولات الكبرى من وجهة نظر المسؤولين والمستثمرين بينما الجمهور لا يري ذلك.

وقد حصلت بعض العبارات على نسب ترجيحية بلغت (100%) لفئة أو أكثر من فئات عينة البحث حيث كانت الإجابة على تلك العبارات بالإجابة (موافق) وهي العبارات أرقام:

- (9) تلتزم المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية بدورها الرقابي على صفقات بيع حقوق بث الأحداث الرياضية من وجهة نظر المسؤولين.
- (18/ب، ج) تحترم الجهات مالكة حقوق بيع الأحداث الرياضية مصالح كل من شبكة القنوات الفضائية الفائزة بحقوق بث الأحداث الرياضية، والمؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية من وجهة نظر المسؤولين والمستثمرين.
- (21/أ، ب، ج) يسود القانون تنظيم كافة التعاملات بين الجهات مالكة حقوق بيع الأحداث الرياضية وشبكة القنوات الفضائية الفائزة بحقوق بث الأحداث الرياضية من وجهة نظر

الجمهور، وبين شبكة القنوات الفضائية الفائزة بحقوق بث الأحداث الرياضية و جماهير كرة القدم من وجهة نظر المستثمرين، وبين المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية والأهلية و جماهير كرة القدم من وجهة نظر المسؤولين.

- (24) تقوم المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية والأهلية بأنشطة تهدف إلى حفظ حقوق جماهير كرة القدم في متابعة المباريات والتي كفلتها الأعراف والمواثيق الدولية من وجهة نظر المستثمرين.

كما حصلت بعض العبارات على نسب ترجيحية بلغت (33.33%) لفئة أو أكثر من فئات عينة البحث وهي العبارات أرقام (7، 8، 12، 16/ب، ج، 18/أ، د) حيث كانت الإجابة على تلك العبارات بالإجابة (غير موافق) وتشير إلى أن مؤسسات القطاع الخاص العاملة في المجال الرياضي لا تضع ضمن برامج مسؤوليتها الإجتماعية تخفيف آثار إحتكار بث الأحداث الرياضية على جماهير كرة القدم، المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية لا تلبى إحتياجات جماهير كرة القدم في مشاهدة المباريات التي تُذاع على القنوات المشفرة، لا تقوم الجهات مالكة حقوق بيع الأحداث الرياضية بالإفصاح عن ملابس صفقات البيع للشبكات الفضائية الفائزة بحقوق بث الأحداث الرياضية ما يُفقد معايير النزاهة والشفافية، لا توجد معايير محددة للسلوك الأخلاقي المتوقع من الجهات مالكة حقوق بيع الأحداث الرياضية تجاه جماهير كرة القدم، ولا من شبكة القنوات الفضائية مالكة حقوق بث المباريات تجاه جماهير كرة القدم، الجهات مالكة حقوق بيع الأحداث الرياضية لا تحترم مصالح كل من جماهير كرة القدم في مشاهدة المباريات ولا الجهات الرقابية المسؤولة عن منع الممارسات الإحتكارية.

وتشير "كريمان فريد" (2006) إلى أن المسؤولية المجتمعية للمنظمات تقوم على إلتزام المنظمة بمسؤوليات متعددة ومتدرجة الأهمية في مختلف المجالات التي يرغب المجتمع من المنظمات أن تتحمل بعض مسؤولياتها. (كريمان فريد، 2006، 98)

وبالتالي فإن تخفيف آثار إحتكار بث الأحداث الرياضية ورغبة جماهير كرة القدم في متابعة مباريات أنديةها ومنتخباتها في البطولات الكبرى تُعد من أبرز المسؤوليات المجتمعية إلحاحاً والتي ترغب الجماهير في أن تتحملها المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية والأهلية معاً.



جدول رقم (4) معاملات الارتباط بين إحتكار بث الأحداث الرياضية ومبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم

المحور الثانى: مبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم							المحاور	
إجمالى المحور الثانى	مبدأ إحترام حقوق الإنسان	مبدأ إحترام سلطة القانون	مبدأ إحترام مصالح الأطراف المعنية	مبدأ السلوك الأخلاقى	مبدأ الشفافية	مبدأ القابلية للمساءلة		
*0.333-	*0.297-	*0.330-	*0.294-	*0.331-	*0.271-	*0.286-	المسئولين ن = 55	المحور الأول: إحتكار بث الأحداث الرياضية
*0.369-	*0.289-	*0.286-	*0.282-	*0.312-	*0.325-	*0.316-	المستثمرين ن = 56	
*0.287-	*0.226-	*0.245-	*0.240-	*0.207-	*0.251-	*0.286-	الجماهير ن = 348	

\* قيمة ر<sub>ج</sub>(53، 0.05) = 0.261، \* قيمة ر<sub>ج</sub>(54، 0.05) = 0.261، \* قيمة ر<sub>ج</sub>(346، 0.05) = 0.098

يتضح من الجدول السابق والخاص بمعاملات الارتباط بين إحتكار بث الأحداث الرياضية ومبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم أن هناك:

- علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين إحتكار بث الأحداث الرياضية ومبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم لدى الفئات الثلاث لمجتمع البحث حيث تراوحت قيمة معامل الارتباط بينهما من (-0.287: 0.369) وهى أكبر من قيمة "ر" الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) للفئات الثلاث مما يدل على أنه كلما زاد احتكار بث الأحداث الرياضية انخفضت مستويات تحقيق مبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم، وهذا يحقق فرض البحث.

#### استخلاصات البحث :

- في ضوء نتائج البحث يستخلص الباحثان أهم الإستخلاصات التالية :
- توجد علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين إحتكار بث الأحداث الرياضية ومبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم لدى الفئات الثلاث لمجتمع البحث، وكلما زاد احتكار بث الأحداث الرياضية انخفضت مستويات تحقيق مبادئ المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم.

## المحور الأول : واقع إحتكار بث الأحداث الرياضية :

- من أبرز صور وأشكال إحتكار بث الأحداث الرياضية إعطاء الحقوق الحصرية للبث التلفزيونى للمباريات لشبكة قنوات فضائية دون غيرها.
- من أهم الأسباب التى تؤدى إلى حدوث إحتكار فى بث الأحداث الرياضية :
  - ✓ افتقار صفقات بيع حقوق بث الأحداث الرياضية لمعايير النزاهة والشفافية.
  - ✓ الرغبة الجامحة لدى كلاً من الجهة مالكة حقوق البيع وشبكة القنوات الفضائية الناقلة للأحداث الرياضية فى تحقيق أعلى عائد مالى ممكن.
- من الآثار المترتبة على حدوث إحتكار فى بث الأحداث الرياضية :
  - ✓ الزيادة المبالغ فيها لأسعار اشتراكات القنوات الفضائية مالكة حقوق بث المباريات.
  - ✓ زيادة الموارد المالية للمؤسسات والهيئات الرياضية (اتحادات/ أندية/ لجنة أولمبية... إلخ).
- من الطرق والوسائل المقترحة لمواجهة إحتكار بث الأحداث الرياضية تأسيس تحالف فضائى لديه القدرة على منافسة شبكة القنوات محتكرة حقوق بث الأحداث الرياضية فى شراء تلك الحقوق.
- من أنشطة المسؤولية المجتمعية التى تقع على عاتق المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية والأهلية لتخفيف آثار إحتكار بث الأحداث الرياضية :
  - ✓ التعاون فى تجهيز أماكن مزودة بأجهزة استقبال وشاشات عرض عملاقة لإذاعة المباريات بأسعار رمزية أكبر عدد ممكن من الجماهير.
  - ✓ تزويد الأندية ومراكز الشباب والاستادات باشتراكات وأجهزة استقبال وشاشات عرض لإذاعة المباريات.
  - ✓ تقديم تخفيضات ضريبية للشركات التى تدعم جهود المشاهدة الجماعية للأحداث الرياضية المذاعة على القنوات المشفرة.

## المحور الثانى : واقع المسؤولية المجتمعية تجاه جماهير كرة القدم :

- قصور شديد فى قيام المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية بمسئولياتها تجاه جماهير كرة القدم فى مواجهة إحتكار بث المباريات فى البطولات الكبرى.

- قصور فى قيام المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية والأهلية بأنشطة تهدف إلى حفظ حقوق جماهير كرة القدم فى متابعة المباريات والتي كفلتها الأعراف والمواثيق الدولية.
- مؤسسات القطاع الخاص العاملة فى المجال الرياضى لا تضع ضمن برامج مسؤوليتها الإجتماعية تخفيف آثار إحتكار بث الأحداث الرياضية على جماهير كرة القدم.
- المؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية لا تلبى إحتياجات جماهير كرة القدم فى مشاهدة المباريات التي تُذاع على القنوات المشفرة.
- لا تقوم الجهات مالكة حقوق بيع الأحداث الرياضية بالإفصاح عن ملاسبات صفقات البيع للشبكات الفضائية الفائزة بحقوق بث الأحداث الرياضية ما يُفقدتها معايير النزاهة والشفافية.
- لا توجد معايير محددة للسلوك الأخلاقي المتوقع من الجهات مالكة حقوق بيع الأحداث الرياضية تجاه جماهير كرة القدم، ولا من شبكة القنوات الفضائية مالكة حقوق بث المباريات تجاه جماهير كرة القدم.
- الجهات مالكة حقوق بيع الأحداث الرياضية لا تحترم مصالح كل من جماهير كرة القدم فى مشاهدة المباريات ولا الجهات الرقابية المسؤولة عن منع الممارسات الإحتكارية.

توصيات البحث :

فى ضوء استخلاصات البحث يوجه الباحثان توصياتهما إلى كل من المسؤولين بالمؤسسات والهيئات الرياضية الحكومية والأهلية والمستثمرين ورجال الأعمال العاملين بالمجال الرياضى بما يلي :

- تفعيل بنود قانون حماية المستهلك ومنع الممارسات الإحتكارية فيما يخص بيع حقوق بث الأحداث الرياضية.
- ضرورة قيام الجهات الرقابية بدورها فى مراقبة صفقات بيع حقوق بث الأحداث الرياضية.
- إضافة بنود لتجريم الممارسات الإحتكارية فى بث الأحداث الرياضية ضمن اللوائح والتشريعات المنظمة للعمل فى المجال الرياضى.
- تأسيس تحالف فضائى لديه القدرة على منافسة شبكة القنوات محتكرة حقوق بث الأحداث الرياضية فى شراء تلك الحقوق.

- استخدام وسائل الضغط المتاحة على الجهات مالكة حقوق البيع من أجل توزيع حقوق بث الأحداث الرياضية على أكثر من شبكة فضائية فى المنطقة.
- تجهيز أماكن مزودة بأجهزة استقبال وشاشات عرض عملاقة لإذاعة المباريات بأسعار رمزية لأكبر عدد ممكن من الجماهير.
- تزويد الأندية ومراكز الشباب والاساتادات باشتراكات وأجهزة استقبال وشاشات عرض لإذاعة المباريات.
- تقديم تخفيضات ضريبية للشركات التى تدعم جهود المشاهدة الجماعية للأحداث الرياضية المذاعة على القنوات المشفرة.

### قائمة المراجع

#### المراجع باللغة العربية

1. أحمد زغب (2011) : دور القطاع الخاص الفلسطينى فى تعزيز مبادرة المسؤولية المجتمعية، بحث منشور، مؤتمر المسؤولية المجتمعية، جامعة القدس المفتوحة.
2. أحمد نعيم (2017) : الإحتكار الرياضى يهدد العرب، مقال منشور، الصباح الرياضى، العدد 23 مايو، المغرب.
3. أسامة مليجى (2009) : ندوة المسؤولية المجتمعية والمواصفات الدولية ISO 26000، وزارة الإستثمار، المركز المصرى لمسئولية الشركات، 4 أكتوبر.
4. سفيان الأرحيم (2010) : مشروع المواصفات القياسية الدولية للمسئولية المجتمعية ISO 26000، "نحو تقارير مسؤولية مجتمعية أكثر فاعلية"، هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
5. طارق صلاح الدين، أحمد خضرى (2007) : المشكلات الناجمة عن إحتكار البث الإعلامى (التشفير) وعلاقته بالقانون المصرى: دراسة ميدانية، بحث منشور، المؤتمر العلمى السنوى الثالث لكلية الحقوق بالإشتراك مع كلية التربية الرياضية: القانون والرياضة، كلية التربية الرياضية- كلية الحقوق، جامعة أسيوط، المجلد 1.
6. عبدالمحى صالح (2003) : الرعاية الإجتماعية وتطورها- قضاياها، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية.

7. **كريم الحكيم، أحمد الحسينى، عمرو زاهر (2017) :** دور الدولة القانونى فى تنظيم سوق حقوق البث لمسابقات كرة القدم المصرية، بحث منشور، المجلة العلمية لعلوم التربية البدنية والرياضة، كلية التربية الرياضية، جامعة المنصورة، العدد 29.
8. **كريمان فريد (2006) :** المسئولية الإجتماعية والتسويق الإجتماعى "جهود اتصالية فعالة لحل مشاكل المجتمع، دار النهضة العربية، القاهرة.
9. **محمد سلمان (2004) :** الإحتكار والمنافسة غير المشروعة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.
10. **محمد شطاح (2016) :** القنوات التلفزيونية المشفرة والبرامج الرياضية: دراسة ميدانية للجمهور الرياضى فى الوسط الجامعى، بحث منشور، المجلة العربية للإعلام والإتصال، الجمعية السعودية للإعلام والإتصال، العدد 16.
11. **مهند إبراهيم (2007) :** التنظيم القانونى لمناهضة الإحتكار، بحث منشور، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 9، العدد 33، العراق.
12. **وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2014) :** استراتيجية المسئولية المجتمعية فى قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من أجل تحقيق التنمية، القاهرة.
13. **ISO 26000 (2010) :** المواصفات القياسية الدولية "دليل إرشادى حول المسئولية المجتمعية"، طُبعت فى الأمانة المركزية للـ ISO بجنيف، سويسرا.
- المراجع باللغة الأجنبية**
14. **Boliek، B، (2014) :** Antitrust، Regulation، and The New Rules Of Sports Telecasts، Columbia University School Of Law.
15. **Helberger، N، (2005) :** Controlling Access to Content- Regulating Conditional Access in Digital Broadcasting، Kluwer Law International، The Hague.
16. **Hoehn، T، (2013) :** Broadcasting And Sports: Value Drivers Of T.V Right Deals In Europeav Football، London: Imperial College Business School، South Kensington Campus.
17. **Katrien Lefever، (2012) :** New Media and Sport، ASSER International Sports Law Series،DOI:10.1007/978-90-6704-873-6-7،The Hague، The Netherlands،and author.

18. **Moragas Spa, Miquel de (1992) :** Communication, Cultural Identities and The Olymbic Games, The Barcelona 92 Experience, Barcelona.
19. **Michael, E, (2006) :** Public Policy: The Competitive Frame Work, South Melbourne, Vic: Oxford University Press.
20. **Parrish, R et al (2010) :** The Lisbon Treaty and EU Sports Policy- Study.
21. **Szymanski, S, (2010) :** The Comparative Economics Of Sport, New York.

#### شبكة المعلومات الدولية

22. <https://www.alayam.com/Article/sport-article/409720/> 18- june-2018، من المسئول عن إحتكار كأس العالم؟
23. <https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2017-08-09-1.1017785>، كسر إحتكار قطر لبث البطولات الرياضية هدف قابل للتحقيق
24. <http://WWW.Koora.com>، retrieved، 10 March، 2015.
25. <http://WWW.noonpost.com/content/17131>، 18 March، 2017 كيف حُرِم الفقراء من متابعة الرياضة



IJSPS